S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/55
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وباسمها، أتشرف بأن أحيل إليكم تعليقات جمهورية ألبانيا على تقريركم الأخير (S/1998/1221)، المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨). ويشهد تقريركم على القلق المستمر الذي يساور الأمم المتحدة بشأن مسألة أصبحت حاسمة بالنسبة للسلام والاستقرار في منطقة البلقان.

وأود أن أشير إلى الاتفاق المبرم في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين الرئيس ميلوسيفيتش والمبعوث الخاص للولايات المتحدة ريتشارد هولبروك، الذي تم التوصل إليه نتيجة ضغوط قصوى من المجتمع الدولي، والذي يرمي في المقام الأول إلى وضع حد لدائرة العنف التي دفعت بالشعب الألباني في كوسوفا إلى شفا كارثة إنسانية. كما كان يرمي إلى تهيئة أفضل الظروف الأساسية لعودة اللاجئين والمشردين التي تشكل أساس تدابير بناء الثقة، وتطبيع الحياة والشروع في عملية سياسية حقيقية. وقد أشار الاتفاق المذكور أعلاه بحق إلى أن قيام سلطات بلغراد بسحب القوات العسكرية وقوات الشرطة وإصدار قانون للعفو العام، يمثل التدبير الرئيسي للشروع في عملية إيجابية في كوسوفا.

وحتى الآن لا تزال هذه الأحكام دون تنفيذ، ولا تزال عودة المشردين، إلى الحد الذي تتم فيه، تعزى في معظم الحالات إلى حالة اليأس التي يعيشونها وإلى انعدام الخيارات البديلة للحياة. ونرى أن الوجود القوي للقوات العسكرية الصربية وقوات الشرطة الصربية في كوسوفا يمثل مصدر انعدام الأمن والحوادث التي ما فتئت تدعو إلى القلق المتزايد مؤخرا. وإننا نعتقد جازمين بأن سلطات بلغراد بعيدة عن روح اتفاق تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ وهي في الواقع تحاول أن تفرض سلاما صربيا، الأمر الذي يتبين من العمليات العقابية التي تقوم بها ومن مواصلة اتباع سياسة الأرض المحروقة. ولذلك، فإنه ينبغي توجيه انتقاد مباشر إلى سلطات بلغراد ومساءلتها بصرامة أشد عن المسائل التي تتصل بالإشارة إلى الأطراف المسؤولة عن الحالة المتفجرة في كوسوفا.

إن جمهورية ألبانيا تواجه عواقب الأعمال العدوانية المتزايدة التي يقوم بها الجيش اليوغوسلافي، وخاصة على الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وقد وقعت في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ خمسة حوادث خطيرة تمت بتحريض من الجانب اليوغوسلافي، من قبيل اقتحام الوحدات العسكرية اليوغوسلافية للأراضي الألبانية وانتهاك الطائرات اليوغوسلافية للمجال الجوي

الألباني، وقصف القرى الألبانية داخل إقليم جمهورية ألبانيا بالمدفعية. ومنذ آذار/ مارس ١٩٩٨، أصبحت الحوادث من هذا النوع متكررة على الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطرف اليوغوسلافي لم يستجب في أي من الحالات لطلب الجانب الألباني بعقد اجتماع للجنة الحدود المشتركة لتحليل حوادث الحدود، على النحو الذي ينص عليه الاتفاق المبرم بين بلدينا.

وفي الوقت نفسه، يرفض المسؤولون اليوغوسلاف دعوة الطرف الألباني للتحقق من الحوادث المدعى بها على جانبهم من الحدود. ونود في هذا الصدد أن نؤكد أن هذه الأعمال الاستفزازية على حدود جمهورية ألبانيا، إضافة إلى الادعاءات المتواصلة بوجود "معسكرات تدريب الإرهابيين" (وهو خطأ متعمد من جانب سلطات بلغراد في تسمية مخيمات اللاجئين) في إقليم جمهورية ألبانيا، تحمل جملة في طياتها خطر تكثيف العنف الصربي وإمكانية انتشار النزاع إلى ألبانيا. وقد ألمحت سلطات رفيعة المستوى في بلغراد إلى هذا الاحتمال الأخير.

وأود باسم حكومتي أن أؤكد من جديد رغبة حكومة ألبانيا واستعدادها للتعاون على التوصل إلى حل سلمي لمشكلة كوسوفا. وإن جمهورية ألبانيا، أكثر من أي بلد آخر، مهتمة بالتوصل إلى مثل هذا الحل، لما فيه فائدة الشعب الألباني في كوسوفا، والشعب الصربي وجميع الشعوب الأخرى في المنطقة. وتعمل حكومة ألبانيا على بلوغ هذا الهدف على الصعيدين الدولي والإقليمي ومع مختلف العناصر السياسية الفاعلة في كوسوفا. وتعتقد حكومتي اعتقادا جازما بأن الأمم المتحدة، من خلال سلطتكم، والمنظمات الدولية الأخرى، ستكثف الجهود من أجل تحييد عوامل الحرب، فتحول بذلك، بعد البوسنة، دون حدوث مأساة أخرى في منطقة البلقان.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آجيم نيشو
السفير
الممثل الدائم

— — — — —